أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 باستخدام نموذج ARDL

The impact of financial inclusion on economic growth in Algeria, an econometric study for the period 2004-2019, using the ARDL model

د. رسول حميد[*1] ، د.مولوج رمضان[2]

[1]جامعة البويرة (الجزائر)، h.rassoul@univ-bouira.dz

[2]جامعة الجزائر3(الجزائر)، ramdanemoul1981@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/02 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 من خلال استعراض تطور بعض مؤشرات الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي ، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي-فولر وفليبس-بيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، حيث كشفت النتائج المتحصل عليها أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية

تصنيف: G2, O11, C30

Abstract :

This study aims to measure the impact of financial inclusion on economic growth in Algeria during the period 2004-2019 by reviewing the development of some indicators of financial inclusion and economic growth rates, and by relying on economic measurement methods by examining the stability of time series by applying the Dickey-Fuller and Phillips-Peron test And the use of the limits test to detect the existence of co-integration between variables and to estimate the relationship between them in the short and long term using the Autoregressive Delayed Distributed Time Lapse (ARDL) model, where the obtained results revealed that financial inclusion positively affects economic growth in the short and long term.

Keywords: financial inclusion, economic growth, benchmarking study

Classification: G2 O11, C30

مقدمة

في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام عالميا بمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الافراد والمؤسسات، لهذا سارعت معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها بتبني استراتيجيات وسياسات وتدابير تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، التي تلبي

[*] المؤلف المرسل.

احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم المالية وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي ينعكس أثرها الايجابي مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الافراد ثم على الدول ككل.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة في:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 ؟

ومن اجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع تم تجزئة الاشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي أهم المفاهيم والأسس المتعلقة بالشمول المالي؟ وما هو بعده الاستراتيجي؟

-كيف تطورت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

المحور الثاني: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2019

فرضيات الدراسة:

- الفرضية1: يعبر الشمول المالي عن الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية.
- الفرضية 2: وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص واقع الشمول المالي وقياس أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

- مفهوم الشمول المالي وأبعاده.
- واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.
- قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

منهج البحث: لقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في التعرف على أهم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالشمول المالي، وكذا تشخيص واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2044-2019.

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

1-**مفهوم الشمول المالي:** لقد نال الشمول المالي اهتمام العديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية، لهذا تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة به والتي من بينها تعريف صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، حيث عرف الشمول المالي بأنه:" الحالة التي تعكس قدرة الأفراد

والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، الائتمان، والتامين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (وزنة وحمدوش، 2021، صفحة 74). **كما عرفه البنك الدولي بأنه** " يعني أن الافراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، دفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة (فلاق صليحة وأخرون، 2019، صفحة 03)

ويعرفه صندوق النقد العربي بأنه:" تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية (بوعافية رشيد, بن قيدة مروان، 2018، صفحة 93):

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إعطاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

2-أهداف الشمول المالي: نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة من أجل تنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخول وذلك من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي (ضيف، 2020، صفحة 476).
- العمل على تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل لتحسين الظروف المعيشية (ياسر شاهين وأخرون، 2020، صفحة 239).
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر.
- تعزيز الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2019)

3-أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية الممثلة في الشكل التالي (سامية شرقي صليحة فلاق، 2020، صفحة 307):

الشكل رقم (1): أبعاد الشمول المالي

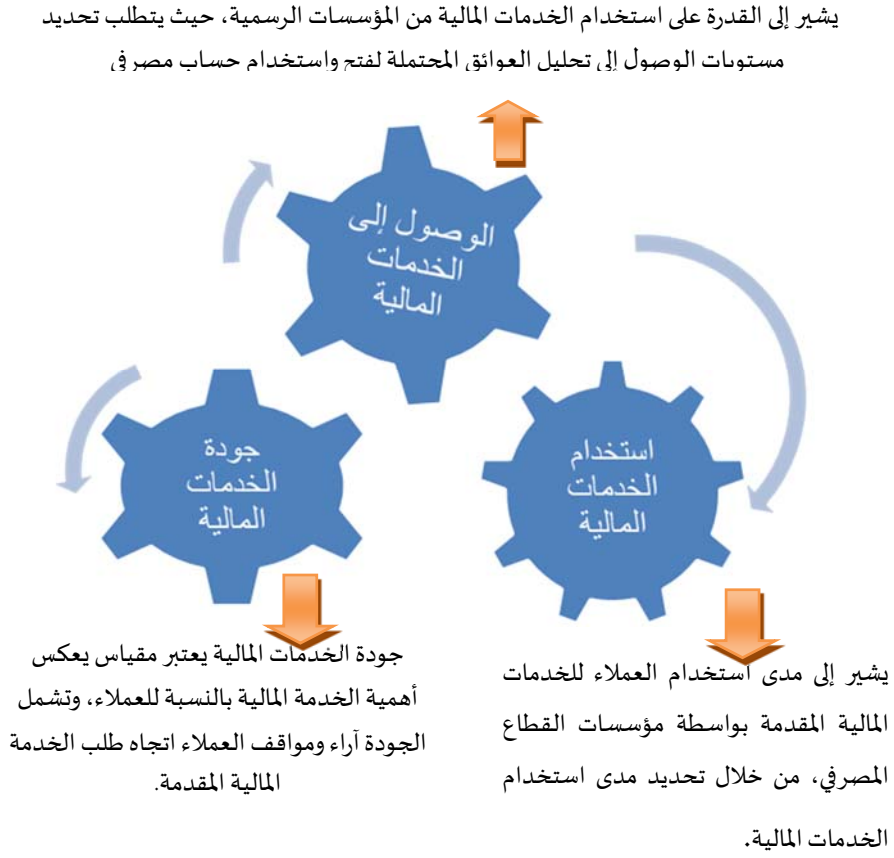

المحور الثاني: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

أولا-واقع الشمول المالي في الجزائر:

تشير بيانات الشمول المالي التي نشرها البنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن قطر، لبنان، عمان، الكويت التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر وفيما يلي عرض بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

1-مؤشر امتلاك الأشخاص البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:

بلغ عدد الحسابات المفتوحة من قبل الأشخاص البالغين الجزائريين لسنة 2014 حوالي 2.98 حساب كل شخص بالغ وهي موزعة حسب السن والجنس (بنك الجزائر، 2018) وفق ما يمليه الشكل التالي:

الشكل رقم(2): نسبة ملكية حسابات للأشخاص حسب السن والجنس في الجزائر

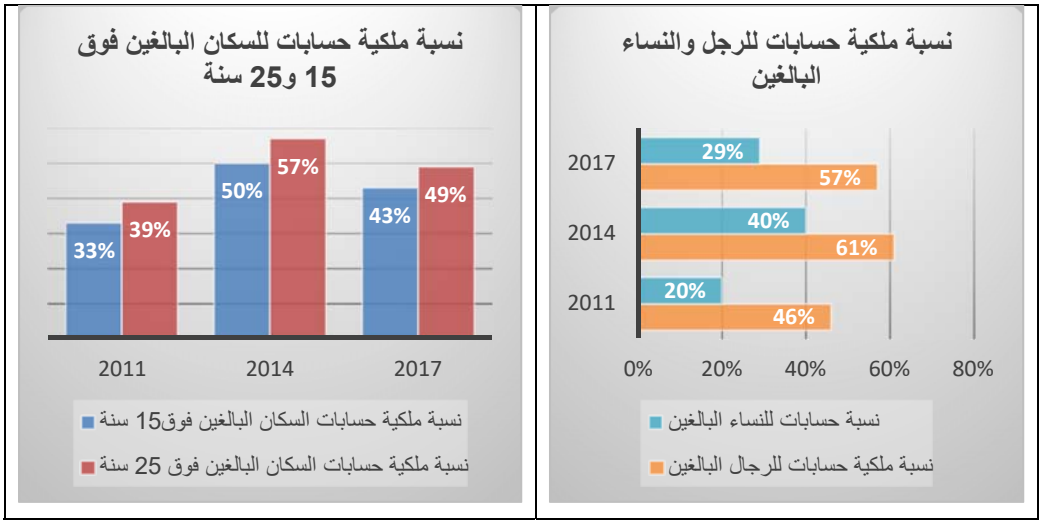

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على بيانات من الموقع:

(https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29510)

2-مؤشر الكثافة المصرفية:

في نهاية سنة 2018 وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر إلى عشرون مصرفا وثمانية مؤسسات مالية موزعة (بنك الجزائر، 2018) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المصارف والمؤسسات النشطة في الجزائر

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**
-المصارف العمومية	**6**	6	6	6	6
-المصارف الخاصة	14	14	14	14	14
المؤسسات المالية	**9**	**9**	**9**	**9**	**8**
-المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
-المؤسسات المالية الخاصة	3	3	3	3	2
المجموع	**29**	**29**	**29**	**29**	**28**

المصدر: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، 2018

كما بلغت عدد الوكالات في نهاية نفس السنة (2018) 1619 وكالة منها 1151 وكالة المصارف العمومية و373 وكالة المصارف الخاصة أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد بلغت وكالاتها 95 وكالة، وفما يلي عرض تطور عدد الوكالات للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم: (2) تطور عدد الوكالات للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	**1445**	**1469**	**1489**	**1511**	**1524**
-المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
-المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
المؤسسات المالية	**86**	**87**	**88**	**95**	**97**
-المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
-المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
المجموع	**1531**	**1556**	**1577**	**1606**	**1619**

وفيما يخص السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات المصرفية في سنة 2018 فقد بلغ ما يعادل شباك مصرفي لكل 8154 شخص في سن العمل، وفي المقابل يملك بريد الجزائر شبكة تضم 3811 وكالة موزعة عبر التراب الوطني أي ما يعادل مؤسسة بريدية لكل 3261 شخص عامل.

3-مؤشر استخدام حسابات مالية رسمية لتلقي الأجور وتسديد الفواتير:

يقس هذا المؤشر النسبة المئوية المتمثلة في استخدام الحسابات المالية من طرف الأشخاص العاملين من أجل الحصول على مداخيلهم ومدى استخدام هذه الحسابات في تسديد الفواتير، حيث بلغت هذه النسبة في سنة 2017 مستوى 8٪ سواء بالنسبة لاستخدام حسابا مالية رسمية لتلقي الأجور أو استخدام هذه الحسابات لتسديد الفواتير وهي نسبة ضعيفة جدا، وسبب ذلك ربما يعود لعدم وجود بنية تحتية مالية متطورة.

4-مؤشر الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية. والشكل التالي يوضح نسبة المقترضين من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية:

الشكل رقم(3): نسبة المقترضين من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية

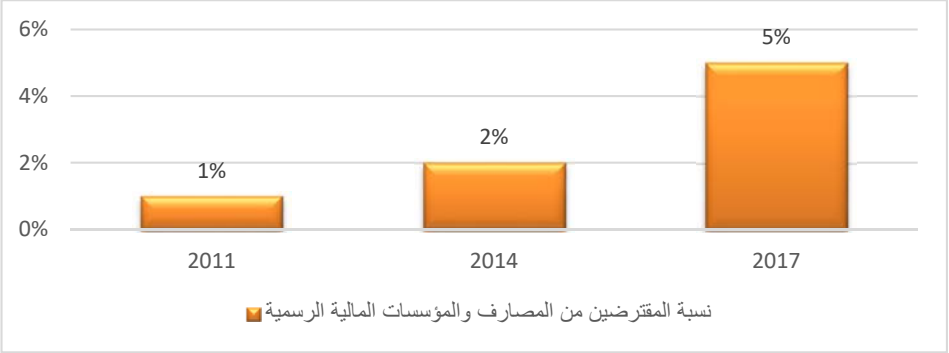

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية انتقلت من 1٪ سنة 2011 إلى 5٪ سنة 2017 إلا أن هذه النسبة ضعيفة جدا ويرجع أسباب ذلك إلى:

-تعقيد الإجراءات المتبعة وهيمنة القطاع العمومي

-أسباب دينية لحضر معدلات الفائدة وعدم التوسع في الصيرفة الإسلامية

-تأثير إلغاء القروض الاستهلاكية المصرفية على أنشطة البنوك التجارية

-عدم التوسع في التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة.

ثانيا-واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019

سوف ننطلق في تحليلنا لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2019

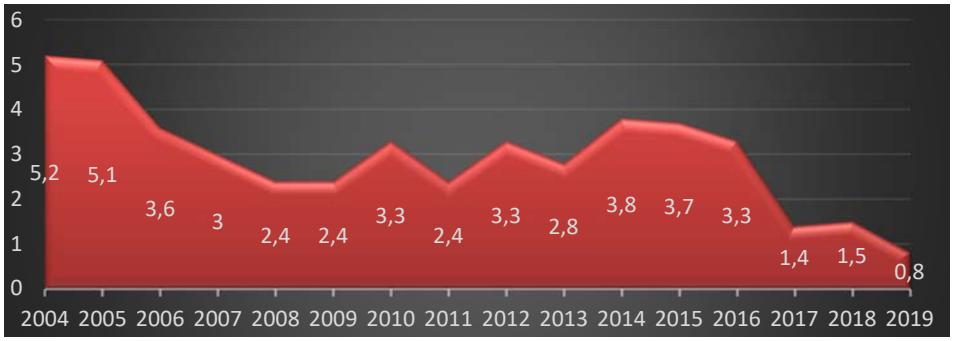

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

-**الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009**: شهدت هذه الفترة تراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بسنة 2003 أين وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 6.9٪ ، على الرغم من قيام الدولة الجزائرية بعدة مشاريع تنموية ضخمة لم تشهدها من قبل مثل برنامج دعم النمو (2005-2009)، الذي خصص له غلاف مالي قيمته 8705 مليار دينار (بنك الجزائر، 2009)، أي ما يعادل 114 مليار دولار الذي كان من أهدافه الرئيسية:

القضاء على البناء الهش، تطوير البني التحتية، تجسيد برنامجي الهضاب العليا والجنوب، الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام عقود شراكة وتشجيع القطاع الخاص.

-**الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014**: خلال هذه الفترة تم مواصلة دعم معدلات النمو من طرف الحكومة وذلك من خلال برنامج توطين النمو (2009-2014) الذي خص له مبلغ مالي ضخم قيمته 21214 مليار دينار (لبيق محمد البشير وأخرون، 2018، صفحة 248)، أي ما يعادل 286 مليار دولار وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو والمشاريع التي بدأ انجازها، إلا أن كل هذه البرامج والأغلفة المالية التي صرفت لم تعمل على تحسين معدلات النمو حيث قدر متوسط معدل النمو 3.12%، أين انخفض بـ 0.18 نقطة مئوية مقارنة بالفترة السابقة، كذلك انتقال الآثار التي خلفتها الأزمة المالية في 2008 التي حلت بالاقتصاد العالمي إلى الدول النامية كان لها دور سلبي في التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من بينها معدلات النمو.

-**الفترة الممتدة من 2015-2019**: حيث على أساس الحجم عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.6% في 2017 مقابل 3.3% في سنة 2016، وبتراجع يساوي 2.1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، حيث بلغ متوسط معدل النمو 2.012% وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع إلى التراجع المستمر في أسعار النفط خاصة في سنة 2014 أين وصلت إلى أرقام لم تشهدها منذ أكثر من عشرون سنة، كذلك تراجع نسبة حصة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (3): حصة أهم القطاعات من الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	36.7	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.1
الفلاحة	8.2	8.8	9.9	10.3	11.6	12.3	12.3
الصناعة	4.3	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6	5.5
بناء وأشغال	8.6	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.7
خدمات الإدارة	16.1	16.3	15.3	15.9	17.4	17.3	16.8

المصدر: البنك المركزي، **التطور الاقتصادي والنقدي: التقرير السنوي 2013 و2017**، الجزائر.

الشكل رقم (3): حصة بعض القطاعات من الناتج المحلي خلال الفترة 2011-2017

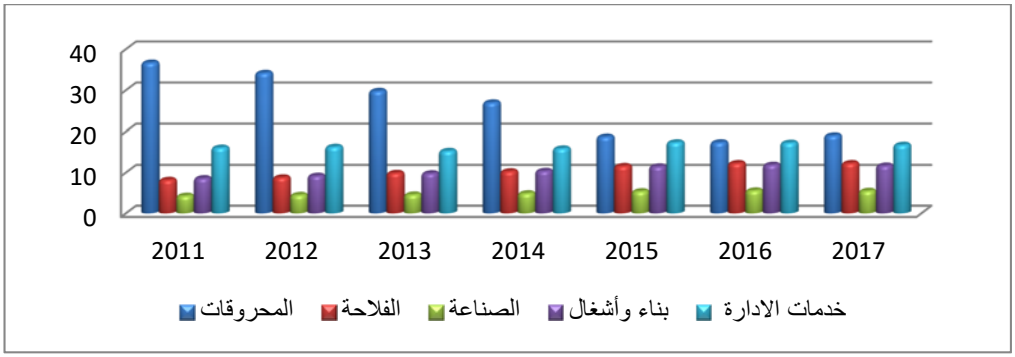

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تراجع واضح لنسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 36.7% سنة 2011 إلى 29.8% سنة 2013 وإلى 19.1% سنة 2017، وهذا راجع أساسا إلى التراجع المستمر في أسعار النفط، وعلى عكس قطاع الفلاحة الذي بقيت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تقريبا ثابتة في المتوسط مقارنة بالفترة (2005-2009)، حيث لم يتعدى الفرق نقطة واحدة مئوية، أما بالنسبة لقطاع الصناعة عند مقارنته بالسنوات السابقة فقد انخفضت نسبة مساهمته بنقطتين مئويتين في المتوسط، حيث بلغت 4.98% خلال الفترة 2011-2017 مقارنة بـ .7.725% خلال الفترة 1997-2004.

المحور الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2019

تقديم المتغيرات*:

-الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

- المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 بالغ (X1)

- ما كنات الصراف الالي لكل 100ألف بالغ (X2)

1-دراسة استقرارية المتغيرات:

سوف نكتفي في دراستنا للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة على اختبار ديكي فولر المطور (Dickey et Fuller Augmentés) واختبار فليبس-بيرون (Phillps et Perron)

* مصدر البيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/

الجدول رقم (4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (Dickey et Fuller Augmentés)

الصيغة / المتغير		عند المستوى			الفرق الأول			حالة التكامل I()
		Modèle [4]	Modèle [5]	Modèle [6]	Modèle [4]	Modèle [5]	Modèle [6]	
GDP		2.97	-0.89	-2.54	-2.01	-3.82	-3.82	I(1)
X1		1.79	-0.58	-1.67		-3.89	-3.84	I(1)
X2		0.48	-4.32	-1.84	-2.58	-2.30	-3.11	
القيم الحرجة (المحدودة)	٪1	-2.65	-3.69	-4.58	-2.65	-3.69	-4.58	
	٪5	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95	-2.97	-3.58	
	٪10	-1.60	-2.62	-3.22	-1.60	-2.62	-3.22	

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات(Eviews10)

الجدول رقم (5): نتائج اختبار فيليبس-بيرون(Phillps et Perron)

الصيغة / المتغير		عند المستوى			الفرق الأول			حالة التكامل I()
		Modèle [4]	Modèle [5]	Modèle [6]	Modèle [4]	Modèle [5]	Modèle [6]	
GDP			-1.97	-1.55	-2.07	-3.75	-3.77	I(1)
X1		-1.80	-0.58	-1.89	-3.01		-3.92	I(1)
X2		1.15	-10.98	-3.35	-1.22	-1.64	-3.17	
القيم الحرجة (المحدودة)	٪1	-2.65	-3.69	-4.58	-2.65	-3.69	-4.58	
	٪5	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95	-2.97	-3.58	
	٪10	-1.60	-2.62	-3.22	-1.60	-2.62	-3.22	

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات(Eviews10)

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس-بيرون هناك متغيرتين فقط متكاملة من الدرجة الأولى المتغير التابع (GDP) ومتغيرة المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000بالغ (X1)، أما المتغيرة X2 فهي متكاملة من الدرجة الثانية، لهذا سوف نقوم بتقدير العلاقة ما بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (X1) فقط، نظرا لما تمليه شروط تطبيق نموذج ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل متكاملة عند المستوى أو من الدرجة الأولى.

2-صياغة النموذج:

$$\Delta DGP_t = c + a_1 DGP_{t-1} + a_2 X1_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \Delta\Phi_{1i} DGP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \Delta\Phi_{2i} X1_{t-i} + \xi_i$$

3-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود ARDL(Bound Test Approach):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير وذلك لكي نستطيع تقدير هذه العلاقات في آن واحد باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى، وذلك استنادا لعدة معايير (LOGL , SC, AIC, BIC) ، حيث سنختار أقل قيمة ، والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى :

الشكل رقم (4): درجة التباطؤ المثلى لاختبار الحدودBounds test

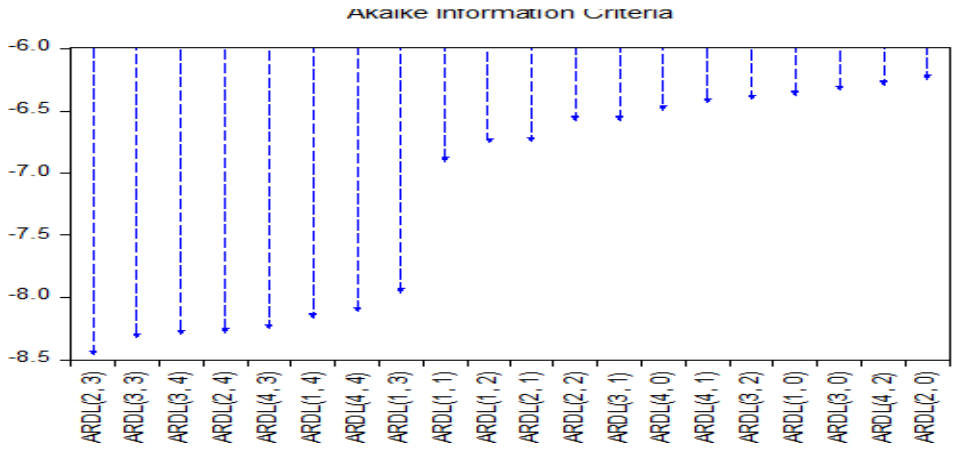

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(2, 3) التي توافق أقل قيمة لمعايير (LOGL SC, AIC, BIC ، وأكبر قيمة لمعيار Log likelihood)

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	19.78253	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	12		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

-تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة.

من خلال نتائج اختبار Bounds test نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة تقع خارج المجال I(0) و I(1) عند مستوى معنوية 10٪و5٪ و1٪ مما يبين رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

4-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

نتائج تقدير نموذج ARDL(2, 3) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج ARDL(2, 3)

Dependent variable: DGDP
Method: ARDL
Date: 03/17/22 Time: 07:52
Sample (adjusted): 2008 2019
Included observations: 12 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DX1
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	0.490347	0.119876	4.090469	0.0094
DGDP(-2)	-0.318435	0.139353	-2.285096	0.0711
DX1	-0.043622	0.013458	-3.241396	0.0229
DX1(-1)	0.022353	0.012151	1.839583	0.1252
DX1(-2)	0.019145	0.012361	1.548789	0.1821
DX1(-3)	0.073093	0.010467	6.983165	0.0009
C	0.018292	0.005478	3.339139	0.0206

R-squared	0.965937	Mean dependent var	0.025298
Adjusted R-squared	0.925060	S.D. dependent var	0.010335
S.E. of regression	0.002829	Akaike info criterion	-8.606393
Sum squared resid	4.00E-05	Schwarz criterion	-8.323531
Log likelihood	58.63836	Hannan-Quinn criter.	-8.711119
F-statistic	23.63078	Durbin-Watson stat	1.546573
Prob(F-statistic)	0.001605		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.96 وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة 96 ٪، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة فيشر معدومة والتي توحي على أن قيمة فيشر المحسوبة (F =23.63) أكبر من القيمة المجدولة، أي النموذج ككل له دلالة معنوية.

5-تقدير نموذج قصير وطويل الاجل باستخدام نموذج(ARDL)

5-1-تقدير نموذج قصير الاجل أو تصحيح الخطأ (Error Correction Régression)

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج ARDL(2, 3)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DGDP)
Selected Model: ARDL(2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/17/22 Time: 07:55
Sample: 2004 2019
Included observations: 12

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DGDP(-1))	0.318435	0.095680	3.328142	0.0208
D(DX1)	-0.043622	0.009125	-4.780501	0.0050
D(DX1(-1))	-0.092238	0.011541	-7.992263	0.0005
D(DX1(-2))	-0.073093	0.008401	-8.700457	0.0003
CointEq(-1)*	-0.828088	0.090847	-9.115187	0.0003

R-squared	0.962430	Mean dependent var	-0.001954
Adjusted R-squared	0.940961	S.D. dependent var	0.009841
S.E. of regression	0.002391	Akaike info criterion	-8.939727
Sum squared resid	4.00E-05	Schwarz criterion	-8.737682
Log likelihood	58.63836	Hannan-Quinn criter.	-9.014531
Durbin-Watson stat	1.546573		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لها دلالة معنوية، وأن معلمة معامل تصحيح الخطأ (0.82-) سالبة وهي معنوية عند مستوى معنوية 5٪ وهذا ما يثبت صحة وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين معدل النمو والمقترضون من البنوك التجارية لكل 100 بالغ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وعليه فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) مقبول

5-2-تقدير علاقة المدى الطويل:

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج علاقة المدى الطويل للنموذج ARDL(2, 3)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DGDP)
Selected Model: ARDL(2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/17/22 Time: 07:59
Sample: 2004 2019
Included observations: 12

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018292	0.005478	3.339139	0.0206
DGDP(-1)*	-0.828088	0.175489	-4.718749	0.0052
DX1(-1)	0.070970	0.020833	3.406643	0.0191
D(DGDP(-1))	0.318435	0.139353	2.285096	0.0711
D(DX1)	-0.043622	0.013458	-3.241396	0.0229
D(DX1(-1))	-0.092238	0.014180	-6.504693	0.0013
D(DX1(-2))	-0.073093	0.010467	-6.983165	0.0009

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	0.085703	0.036321	2.359583	0.0648
C	0.022090	0.002304	9.586612	0.0002

EC = DGDP - (0.0857*DX1 + 0.0221)

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن أغلب المعلمات لها دلالة معنوية مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6-اختبار استقرارية النموذج:

للتأكد من أن النموذج لا يحتوي على وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

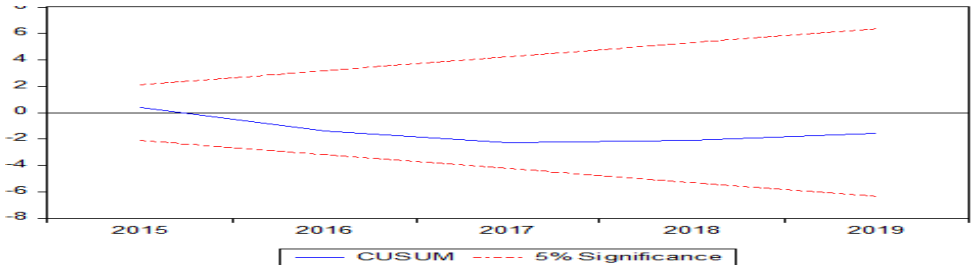

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

7-تشخيص البواقي: يتم تشخيص البواقي من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية واختبارات المشاكل القياسية (التوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي للأخطاء، ثبات التباين).

7-1-اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:

الشكل رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

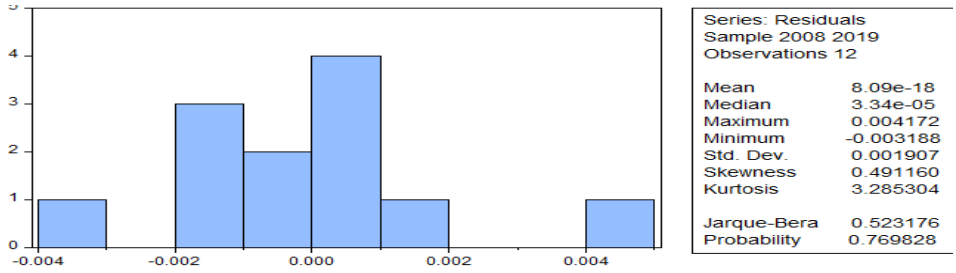

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

*نشير إلى قبول الفرضية الصفرية H_0، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية **Jarque-Bera** أكبر من مستوى معنوية 5٪، ومنه سلسلة البواقي تتبع التوازن الطبيعي.

7-2-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :LM Test

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.503425	Prob. F(2,3)	0.6479
Obs*R-squared	3.015384	Prob. Chi-Square(2)	0.2214

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

*نشير إلى قبول الفرضية الصفرية H_0، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية LM Test أكبر من مستوى معنوية 5٪ ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

7-3-اختبار تجانس التباين ARCH:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.29E-06	Prob. F(1,9)	0.9988
Obs*R-squared	2.80E-06	Prob. Chi-Square(1)	0.9987

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

*نشير إلى قبول الفرضية الصفرية H_0، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية اختبار Test ARCH أكبر من مستوى معنوية 5٪ ومنه لا يوجد مشكل عدم تجانس التباين.

خاتمة:

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة واقع الشمول المالي وقياس أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

-مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري ضعيفة، انطلاق من تباطؤ الوساطة البنكية المقدمة من قبل القطاع المصرفي وعدم وجود الوكالات البنكية بالقدر الكافي خاصة في البلديات البعيدة عن الولاية.

-يعمل الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة

-تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم.

- معلمة معامل تصحيح الخطأ (0.82-) سالبة وهي معنوية عند مستوى معنوية 5٪ وهذا ما يثبت صحة وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

على ضوء هذه النتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات نذكر منها:

-العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، وذلك من خلال زيادة فتح الوكالات البنكية لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع

- ضرورة تعميم استعمال مؤشرات الشمول المالي من قبل البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمصارف والمؤسسات المالية على وجه التحديد

-اتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

1-الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية .(s.d.) .(2019).واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه . ادارة الاحاث والدراسات متاحة على الموقع : http/www.uabonlin.org تاريخ الاطلاع 2022/03/01 الساعة 35: 12

2-بنك الجزائر .(2009) .التقرير السنوي .الجزائر.

3-بنك الجزائر .(2018) .التقرير السنوي . الجزائر

4-بنك الجزائر .(2018) .التقرير السنوي . الجزائر

4-بوعافية رشيد ,بن قيدة مروان .(2018) .واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .مجلة الاقتصاد والتنمية الشرية, المجلد9 العدد01 الجزائر.

5-سامية شرقي صليحة فلاق .(2020) .دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين .مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21، العدد01، الجزائر.

6-فضيل الشير ضيف .(2020) .واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر .مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد01، الجزائر.

7-فلاق صليحة وأخرون .(2019) .تقرير الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي .مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد04، الجزائر.

8-لبيق محمد البشير وأخرون .(2018) .الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -حالة الجزائر .مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد5، الجزائر

9-بوزنةأيمن وحمدزش (2021) .واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية .مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد01، الجزائر.
10-ياسر شاهين وأخرون .(2020) .واقع الشمول المالي في المصارف الاسلامية في فلسطين .مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد1، العدد3، فلسطين

الملاحق:

الملحق رقم(1) بيانات الدراسة

السنوات	GDP	X1	X2
2004	117.45	25.92	4.73
2005	124.38	23.14	4.72
2006	126.49	23.19	4.95
2007	130.79	27.61	5.06
2008	133.93	28.76	5.24
2009	136.07	34.75	5.17
2010	140.97	34.6	5.06
2011	145.06	39.08	5.18
2012	149.99	42.58	5.23
2013	154.19	45.02	5.22
2014	160.05	42.54	5.21
2015	165.97	44.24	5.26
2016	171.29	39.19	5.25
2017	173.51	40.64	5.22
2018	175.42	45.18	5.22
2019	177.18	50.33	5.23

المصدر: البنك الدولي